

بحضور رئاسة ونواب التشريعي ووزير الحكم المحلي ورؤساء بلديات القطاع

لجنة الداخلية والحكم المحلي بالتشريعي تعقد ورشة عمل لمناقشة آثار الحصار على أداء البلديات



عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي ورشة عمل لمناقشة الآثار الخطيرة لحصار قطاع غزة على أداء البلديات والهيئات المحلية، بحضور د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، ورئيس اللجنة النائب م. إسماعيل الأشقر، ومقررها النائب مروان أبو راس، ووزير الحكم المحلي محمد الفراء، بالإضافة لرؤساء بلديات قطاع غزة، وعدد من النواب. وتمخض عن الورشة العديد من التوصيات، وأهمها الضغط تجاه وكالة الغوث لتحمل مسؤوليتها تجاه المواطنين في قطاع غزة بصفة معظمهم لاجئين، بالإضافة إلى مطالبة الجانب المصري بضرورة مراعاة الاحتياجات الإنسانية لأهالي قطاع غزة، والابتعاد عن الزج بهم في التجاذبات السياسية. وأوصى المشاركون في الورشة بضرورة قيام المؤسسات الدولية بتوثيق الحالة الإنسانية في قطاع غزة والضغط من أجل رفع الحصار الظالم عن القطاع، وأهابوا بالمؤسسات العربية المختلفة العمل من أجل رفع الحصار، مؤكدين أن نواب الشعب الفلسطيني سيبقون معاشين لواقع المواطن، ويعملون على إيصال صوت الشعب للعالم كله قدر استطاعتهم.

4

لبحث سبل تعزيز العمل الرقابي الحكومي

لجنة الرقابة بالتشريعي تجتمع

مع رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية

أهم جوانب الخلل التي ذكرت في هذه التقارير وكيفية معالجتها. بدوره شدد رئيس لجنة الرقابة النائب العبادسة على ضرورة جعل الرقابة الحكومية منهجا واجب الاتباع وثقافة يجب أن تسود في كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية. فيما أكد النائب الجمل عضو اللجنة على ضرورة عقد الديوان لجلسات مباشرة مع الوزراء والمسؤولين لوضعهم في صورة أي تجاوزات قد تحصل في مؤسساتهم وكيفية معالجتها والحيولة دون حصولها. وفي ختام اللقاء اتفق المجتمعون على تحديد موعد شهري للاجتماع بين لجنة الرقابة وديوان الرقابة بهدف استمرار النقاشات والمتابعات الخاصة بالرقابة على الحكومة ووزاراتها المختلفة.

عقدت لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي لقاء مع رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية إسماعيل محفوظ. وحضر اللقاء النائب يحيى العبادسة رئيس لجنة الرقابة وأعضاء اللجنة النواب د. عبد الرحمن الجمل ود. محمد شهاب وهدى نعيم. واستعرض المجتمعون سبل تعزيز العمل الرقابي الحكومي وآليات تفعيل الرقابة على الوزارات والمؤسسات الحكومية من خلال التقارير الرقابية التي يعدها ديوان الرقابة المالية والإدارية. وتطرق رئيس ديوان الرقابة إلى أعمال ديوانه عن السنة ٢٠١٢ م من خلال التقرير السنوي المعد من قبل الديوان، وكذلك التقرير الربعي الأول والتقرير الربعي الثاني للعام ٢٠١٣ م. كما استعرض محفوظ ملخصا عن التقارير الرقابية الأخيرة المعدّة من قبل الديوان، مبينا

نواب التشريعي يلتقون شخصيات رسمية ووفودا شبابية ويفتتحون معرضا للمتوجات الأهلية (تقرير)

6

بحر يوضح آليات عمل التشريعي في محاضرة أمام مجموعة من النخب الشبابية (تقرير)

3



ناقشت وضع ودور البلديات في ظل الحصار

لجنة الداخلية والحكم المحلي بالتشريعي تعقد جلسة استماع لوزير الحكم المحلي



كبير وتابع: " قمنا بعمل حملة خلال الفترة السابقة وكانت هدفها تثقيفي لجميع فئات الشعب ونعمل على تحويل النظافة إلى سلوك يومي لدى الأفراد".
أما فيما يتعلق بدور الوزارة في الإشراف على المشاريع التي تقوم بها البلديات قال الفرا: "في شهر مايو الماضي شكلنا وحدة المشاريع لوضع دليل أولويات المشاريع لوضع الخطط الإستراتيجية لتعمل من خلالها البلديات المختلفة".

بدوره طالب النائب الأشقر باستمرار حملات التوعية فيما يتعلق بالنظافة من خلال المدارس في قطاع غزة وكذلك لجان الأحياء المختلفة، كما اقترح تنظيم ورشة عمل من الأوقاف والتعليم والتشريعي والحكم المحلي والجهات المعنية لوضع خطط عمل من أجل إنجاح حملة النظافة.

وأوصى المجتمعون البلديات لتهيئة مناخ ملائم للنظافة من خلال وضع حاويات بشكل كاف في الأماكن العامة. من ناحيته تقدم النائب مروان أبو راس باقتراح تنظيم ورشة عمل تضم المجلس التشريعي ووزارة الحكم المحلي ورؤساء البلديات للتعريف بمخاطر أزمة الوقود على البيئة والسكان وتداعياتها على عمل البلديات والأثار السلبية لذلك، وتوضيح الأثار الناجمة عن توقف عمل آليات وسيارات البلديات وخاصة تلك التي تقوم بجمع النفايات وتحويلها.

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي جلسة استماع لوزير الحكم المحلي محمد الفرا بمقر المجلس، وذلك بحضور رئيس اللجنة النائب إسماعيل الأشقر وأعضاء اللجنة النائب مروان أبو راس والنائب يونس أبو دقة.

افتتح الجلسة النائب الأشقر مرحباً بالوزير الفرا، مثنياً جهوده المستمرة في تطوير أداء وعمل وزارة الحكم المحلي.

وأوضح أن الجلسة تهدف للبحث والاستفسار في بعض القضايا ذات الخصوص بوزارة الحكم المحلي أهمها وضع البلديات في ظل الحصار المفروض على قطاع غزة، ودور وزارة الحكم المحلي في تطوير الأزمة الناجمة عنه، وكذلك آلية مساعدة البلديات في إدارتها للأزمة، والنظافة العامة في حدود بلديات القطاع، ودور الوزارة في الإشراف على المشاريع التي تنفذها البلديات.

من جانبه استعرض الوزير الفرا وضع البلديات في وضع الحصار، مبيناً أن الحصار أثر على عدة جوانب كان وما زال أهمها استمرار أزمة نقص الوقود وما يتركه من أثر حاد جداً حيث أن البلديات تحتاجه لثلاث أمور مهمة وهي خدمة المياه، ومضخات الصرف الصحي، وأسطول سيارات البلديات الخاصة بجمع النفايات المنتشرة في القطاع وقال "نحن بحاجة إلى ٦٠٠ ألف لتر وقود شهرياً.

وفيما يتعلق بموضوع النظافة بين الوزير الفرا أنه ملف

اللجنة الاقتصادية بالتشريعي

تعقد جلسة استماع لرئيس سلطة جودة البيئة



المشاريع القطرية لإيفادهم بمهندس متخصص يشرف على الأبعاد البيئية للمشاريع التي يتم تنفيذها، وبالفعل تم القيام بذلك، وهناك التزام واضح من قبلهم خاصة في موضوع ترشيح وتجميع مياه الأمطار".

وأضاف إبراهيم: "توجد الآن مشاريع تنموية كبيرة خاصة بالمياه تنفذها سلطة المياه في مجال ترشيح مياه الأمطار، وتتمثل أهميتها في إدراج نظام الترشيح فيها ضمن رخصة بناء المباني والمؤسسات، وهذا المشروع سيتم تطبيقه تجريبياً في مناطق بشمال غزة ودير البطح. لكنه استدرك في الوقت نفسه: "مع كل عمليات الترشيح وتجميع المياه لن نكون قادرين على توفير كميات المياه المطلوبة لحاجة سكان قطاع غزة في المستقبل، لذلك بالإضافة إلى عملنا على نشر ثقافة تجميع مياه الأمطار، يجب أن نتجه إلى تحلية مياه البحر بإنشاء محطات التحلية".

من جهته لفت مدير عام حماية البيئة في سلطة الجودة بهاء الأغا إلى ارتفاع نسبة التلوث في مياه البحر نتيجة ضخ المياه العادمة فيه لعدم قدرة محطات المعالجة على العمل منذ اشتداد أزمة الوقود والكهرباء في قطاع غزة. وفي نهاية الجلسة طالب رئيس اللجنة النائب د. عاطف عدوان سلطة جودة البيئة بالعمل أكثر من أجل حماية البيئة، منوها بضرورة إمداد المجلس التشريعي بالمعلومات والتقارير اللازمة التي يمكن من خلالها العمل مع باقي الوزارات لتوحيد الجهد وتنسيق العمل في مجال البيئة وخدمتها والمحافظة عليها.

عقدت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي برئاسة النائب د. عاطف عدوان جلسة استماع لرئيس سلطة جودة البيئة يوسف إبراهيم في مقر التشريعي أول أمس، وذلك لمناقشة تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية الخاص بسلطة جودة البيئة، بحضور أعضاء اللجنة الاقتصادية النواب جمال نصار، سالم سلامة، يوسف الشرافي، بالإضافة لمدير الشئون الإدارية والمالية في سلطة البيئة عبد السلام أبو مسامح، ومدير عام حماية البيئة بهاء الأغا. وناقش نواب اللجنة مع رئيس سلطة جودة البيئة العديد من النقاط الواردة في تقرير ديوان الرقابة حول آلية الرقابة الداخلية التي تمارسها سلطة البيئة، ومدى الالتزام بالمعايير الإدارية والمالية في أداء العمل، بالإضافة إلى الأوضاع الحالية في مرافق السلطة مثل محطات المعالجة والمختبرات.

فيما رد إبراهيم على جميع النقاط الواردة في التقرير بالتفصيل وأوضح المسائل العالقة، مشيراً إلى أن تقرير ديوان الرقابة يحتوي عدد من الملاحظات التي ستأخذها سلطة الجودة بعين الاعتبار وتعمل على مراجعتها، موضحاً في الوقت نفسه أن هناك مبالغة في بعض الملاحظات. وأكد إبراهيم في إطار آخر أن سلطة جودة البيئة تسعى منذ مدة إلى التواصل مع جميع القطاعات التي تنفذ مشاريع في قطاع غزة للتوافق معها حول اعتماد معايير وإجراءات من شأنها المحافظة على البيئة والمحميات الطبيعية في قطاع غزة وحماية الموارد، وذكر: "تم التواصل معنا برسائل رسمية من الجهات المسؤولة عن

خلال مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الحكم المحلي

النائب أبو راس يدعو السلطات المصرية للتخفيف من معاناة شعبنا وفك الحصار

ودعا أبو راس وسائل الإعلام الفلسطيني إلى مواصلة كشف الحقيقة ونقل معاناة أهالي القطاع وأثار الحصار على القطاعات الحيوية وكافة القطاعات ونقل هذه التداعيات إلى العالم الخارجي ومؤسسات حقوق الإنسان ليقف الجميع عند حدود مسئولياتهم.

من جانبه حذر وزير الحكم المحلي في حكومة غزة محمد الفرا من كارثة بيئية وشيكة في قطاع غزة، لعدم القدرة على تشغيل محطات معالجة الصرف الصحي.

وقال الفرا إن "القطاع على وشك الوقوع في كارثة بيئية، لعدم قدرة البلديات على تشغيل محطات الصرف الصحي، الأمر الذي قد ينتج عنه دخول المياه العادمة إلى البيوت". وأوضح أن إغلاق الأنفاق أثر على عمل وزارته من ثلاثة جوانب، أبرزها عدم إدخال مواد البناء وتوقف ٩٠٪ من مشاريع البلديات والوزارة، وأيضاً عدم إدخال الدولار مما أدى لعدم قدرة البلديات على تشغيل محطات الصرف الصحي.

وأضاف أنه "في ظل توقف العمل بالأنفاق قلت القدرة الاقتصادية لدى العديد من المواطنين، الأمر الذي أجبرهم على عدم دفع المستحقات الخاصة بالبلديات؛ مما أثر سلباً على مشاريع وخطط الأخيرة".



القطاع من الهواء النقي، نتيجة عدم دخول السولار لمعالجة المياه العادمة وفقاً للأصول المتبعة من الناحية البيئية، مما اضطر البلديات لضخها إلى البحر دون معالجة"، مستنكراً حملة التصعيد الإعلامي التي تنتهجها وسائل الإعلام المصري ضد القطاع وتلفيق التهم دون أي دليل.

"خادم الحرمين" يجب أن يعلم أننا نحاصر وهو يجلس مع رئيس يحاصر أطفالنا وشيوخنا ونسائنا وأصحاب الحاجات الجميع تنتهك حرمة ويغذب بسبب أنه فلسطيني ومقاوم المحتل الغاصب ومقيم في قطاع غزة". وأشار إلى أنه "من نتائج تشديد الحصار حرمان مواطني

دعا النائب مروان أبو راس مقرر لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي في المجلس التشريعي السلطات المصرية إلى فك الحصار المفروض على القطاع وفتح المعابر والتخفيف من معاناة شعبنا، مستهجن تدمير السلطات المصرية للأنفاق الأرضية الواصلة بين قطاع غزة وجمهورية مصر العربية بهدف تشديد الحصار مجدداً على القطاع، الأمر الذي زاد من معاناة الفلسطينيين وكافة القطاعات الخدمية الحيوية في قطاع غزة.

وقال خلال مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الحكم المحلي محمد الفرا على شاطئ بحر غزة: "إنه من العجب أن يعيش الشعب الفلسطيني تحت نيران العدو وفي ظل حصار الأخ والشقيق والجار، وهذه مصيبة كبيرة شديدة تحل على شعب غزة يحرموننا من الدواء والغذاء والكساء وحتى من الهواء النقي".

ومضى أبو راس قائلاً: "لا سلم الله يبدأ تحاصر طفلاً فلسطينياً مريضاً أو جائعاً أو محتاجاً، لا سلم الله يدا تحاصر شعب بأكمله، نحن شعب نثن ونتوجع من ألم الحصار المفروض علينا وعلى كل أبناء شعبنا في القطاع". وتابع: "في القاهرة تقرر حصارنا ونحن في غزة نبث همومنا ووجعنا وشكوانا لأحرار العالم والمسلمين،

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

**عباس يستقبل وفداً
برلمانياً صهيونياً..
ويستمر في منع د. دويك
من دخول مكتبه**

تحفل ساحتنا الفلسطينية بالكثير من المفارقات والتناقضات التي تبعث على الأسى وتثير في النفس الكثير من الألم والشجون.

بالأمس، استقبل رئيس السلطة الفلسطينية السيد محمود عباس «أبو مازن» وفداً برلمانياً صهيونياً كبيراً مكوناً من (١٤) عضواً في الكنيست الصهيوني، بموازة رسالة تعزية أبرق بها إلى الصهاينة بوفاة الحاخام عوفاديا يوسف الزعيم الروحي لحركة شاس الصهيونية المتطرفة التي تحرّض كل لحظة على توسيع الاستيطان واستمرار قتل أبناء شعبنا الفلسطيني وسحقهم وطردهم من أرضهم. وجه التناقض والمفارقة يكمن في أن «أبو مازن» يفتح ذراعيه لاستقبال الصهاينة الذين أوغلوا في دماننا وندسوا مقدساتنا واغتصبوا حقوقنا في الوقت الذي يدبر فيه ظهره لأبناء شعبه، بسل وبتأمر عليهم ويعمد إلى تشديد الحصار عليهم ومحاولة خنق وتدمير حياتهم، وخصوصاً في قطاع غزة الذي يشهد هذه الأيام فصلاً جديداً من فصول المؤامرة التي تستهدف تركيع مقاومتنا وكسر إرادتنا الوطنية.

هل يمكن للعقل أو المنطق الوطني أن يُصدّق «أبو مازن» حين يتحدث أمام البرلمانين الصهاينة عن التزامه بمسار المصالحة الوطنية جنباً إلى جنب مع مسار التسوية والمفاوضات، وحرصه على زراعة الورود وعدم إراقة الدماء مع الإسرائيليين، في الوقت الذي يتولى فيه التحريض على غزّة ليل نهار، ولا يبخل بالتنسيق مع سلطات الانقلاب المصرية للتحرش بغزة وإيذاء أهلها وقطع كل مقومات الحياة عنهم؟!

كيف تستقيم تصريحات «أبو مازن» أمام البرلمانين الصهاينة حول التنسيق الكامل مع الاحتلال في مختلف المجالات، والتزامه بكل ما يترتب على ذلك من تبعات والتزامات، مع قيامه بقطع أواصر العلاقة والتنسيق مع حركة حماس، وعدم اكترائه لأثار وبلاوي الحصار المفروض وأنياب المعاناة التي تنهش أبناء شعبنا في القطاع من الوريد إلى الوريد؟!

وكيف يمكن فهم استقباله للبرلمانين الصهاينة في الوقت الذي يمنع فيه الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني من دخول مكتبه بمقر المجلس التشريعي برام الله لمزاولة أعماله ومهامه وواجباته البرلمانية فضلاً عن أعضاء المجلس التشريعي الآخرين المنتمين إلى كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية؟!

إن متابعاً تصريحات «أبو مازن» أثناء لقاءاته المختلفة وأمام وسائل الإعلام تظهر مدى حرصه على إنجاح وإتمام مسيرة التسوية والمفاوضات، وتبرز مدى لوعته جراء ضياع فرصة إبرام اتفاق سلام زمن حكومة أولمرت، وتبين مدى الجهد الواسع الذي يستفرغه لإدامة مسيرة التسوية والمفاوضات ومسار التنسيق الشامل وعلى رأسه التنسيق الأمني، مع الاحتلال.

إن كل يوم جديد يمر على شعبنا الفلسطيني يؤكد أن «أبو مازن» أبعد ما يكون عن التماس نبض شعبنا والتفاعل مع متطلباته وحقوقه وثوابته الوطنية المشروعة، وأقرب ما يكون من الاحتلال ومخططاته العنصرية ومشاريحه العدوانية، ما يجعل منه شخصية غير توافقية وغير ذي صلة بإمكانية تمّ شعث شعبنا وتوحيد جهوده وطاقاته وقواه لإنجاز مشروعه الوطني في الاستقلال والعودة والتخلص من نير الاحتلال الغاشم.

لقد علّق الكثير من أبناء شعبنا آمالاً واسعة على «أبو مازن» لجهة إنقاذ الوضع الفلسطيني من أزماته الداخلية، وطَيّ صفحة الانقسام البغيض، وإغلاق ملف معاناة أبناء شعبنا في قطاع غزة، إلا أنه أبى أن يكون رئيساً لكل الفلسطينيين، واختار التساوق مع أعداء الشعب الفلسطيني، والسير في دروب الأشواك التي تقود شعبنا وقضيته وحقوقه وثوابته إلى المقصلة في نهاية المطاف.

لا تبشر تصريحات وسلوكيات «أبو مازن» الأخيرة بخير، فالرجل لا يعنى بحقوق شعبه، ولا يحفل بمعاناته أو يبذل جهداً لأجل قضيتته، بقدر ما يعنى بإرضاء الاحتلال وخطب ودّ قاداته، والحرص على عدم إيذاء مشاعرهم بشرط كلمة بأي حال من الأحوال.

إن تتبّع سلوكيات وممارسات «أبو مازن» طيلة المرحلة الماضية تُلقني بظلال من الشك حول إمكانية تفاعله مع القضايا الوطنية، وسعيه لتفكيك الأزمة الفلسطينية الداخلية، وما لم يبادر بإعادة صياغة مواقفه وحساباته على أسس وطنية صرفة فإن قدرتنا على مواجهة المشروع الصهيوني ومخططاته العنصرية، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، ستصبح في موضع شك كبير.

إعادة ضبط البوصلة إلى الداخل الفلسطيني يجب أن تشكل أولى أولويات «أبو مازن» خلال المرحلة الراهنة لما فيه خير شعبنا وصالح قضيتنا.

وفي الختام فإننا ندعو أبناء شعبنا بكل توجهاته لإنهاء الانقسام والتوحد في خندق المقاومة لمواجهة التحديات الصهيونية الرامية إلى تهويد القدس وتغيير معالمها وتقسيمها وطرد أهلها، ونطالب السلطة في رام الله بقطع المفاوضات العنيفة فوراً والرجوع إلى خيار الشعب الفلسطيني.

بحضور مجموعة من النخب الشبابية

بحريلقى محاضرة حول آلية عمل المجلس التشريعي



إنشاء ديوان الشكاوى

وأشار بحر إلى إنشاء ديوان الشكاوى في المجلس التشريعي لاستقبال شكاوى المواطنين كل يوم سبت، موضحاً: "نستمع لكل شكاوى المواطنين من رفع إلى بين حانون، والشكاوى الموجودة نحولها إلى الوزارة المختصة، والوزارة تقوم بإرسال الأجوبة، ويوجد تجاوب بنسبة جيدة من الوزارات لا تقل عن ٧٠٪، بالإضافة إلى أن النواب لهم مكاتب في المناطق وبرامج لاستقبال الجمهور الفلسطيني من أجل الاستماع للشكاوى والعمل على حل المشكلات".

العلاقات الدبلوماسية

وتحدث بحر عن معاناة المجلس التشريعي في نسج العلاقات الخارجية في ظل ممارسة السفارات الفلسطينية في الخارج لسياساتها التي تستقيها من رام الله، والتي تعمل من خلالها على تشويه صورة المجلس التشريعي في غزة، والعمل على الحد من تواصله مع الجهات الدولية في الخارج، وتقويض جهود التواصل مع البرلمانات العربية والإسلامية والأجنبية.

لكنه أكد على الرغم من ذلك على قدرة المجلس التشريعي على تجاوز الكثير من العوائق ونسج علاقات مع برلمانات دول عربية وإسلامية مثل مصر والبحرين وماليزيا واندونيسيا وجنوب أفريقيا وغيرها. وقال: "في أول وفد أوروبي أتى لنا تفاجأوا بمستوى التعامل البروتوكولي وحسن الاستقبال والتواصل، وقالوا لم نكن نتصور أن نلقى رجال دولة، بالتالي هذا العلاقة التي وصلت فيها الوفود العربية والأجنبية هي التي رسخت العلاقة الدبلوماسية مع الخارج، وأصبحت تأتينا كل الرسائل الرسمية من البرلمانات المختلفة وتدعونا لزيارتها".

وختم حديثه: "هناك ظلم وقع علينا من أبناء جدلتنا فقط لأننا نحمل الثوابت الفلسطينية ونحمي حق العودة ونتبنى المقاومة، ونقوم بواجبنا تجاه وطننا وشعبنا. نتمنى من كل قلوبنا وحدة الشعب والتّام المجلس التشريعي، وعهدنا مع الله لا يمكن أن نتنازل عن الأمانة التي جملنا إياها الشعب الفلسطيني".

الموازنة والتواصل مع الجمهور والعلاقات الدبلوماسية الخارجية مع البرلمانات. وتابع: "بالنسبة لمراقبة أداء السلطة التنفيذية، لدينا إحدى عشر لجنة تقريباً منها لجنة الداخلية والأمن، واللجنة الاقتصادية، والسياسية، ولجنة القدس، ولجنة التربية والقضايا الاجتماعية، إلخ، حيث تقوم بالمراقبة على الحكومة من خلال ديوان الرقابة المالية والإدارية والذي يرأسه برتبة وزير السيد إسماعيل محفوظ، هذا الديوان هو عين المجلس التشريعي، وهو يراقب على كافة الوزارات ويأتيها تقارير دورية منه حيث نحول التقرير الخاص بالوزارة إلى اللجنة التي تناسبها من المجلس التشريعي". وأضاف: "أما بالنسبة للأدوات الرقابية للجنة المختصة، يأتي في مقدمتها أولاً استدعاء الأخ الوزير في جلسة استفسار، واستماع، وإذا اقتنعت اللجنة ينتهى الأمر، أما إذا لم تقتنع يمكن أن توجه أسئلة للوزير أمام الملأ وعلى شاشات الإعلام، حيث يوجه النائب المكلف الأسئلة للوزير، ويجب الوزير عليها، والنائب يرد بنعم للاقتناع أو لا لعدم الاقتناع ثم يرد على الوزير في دقيقتين، أما إذا لم يفتح النواب بهذه الإجابات ولم يصلح الوزير للخلل، يمكن أن ترتقي المسألة إلى الاستجواب، وهو درجة أعلى من المسألة، حيث يصح للنواب جميعاً الحق أن يسألوا الوزير، إذا اقتنعوا يتم حل المسألة، وإذا لم يقتنعوا يمكن أن يتطور الموضوع إلى حجب الثقة عن الوزير، وحينها يتم الطلب من رئيس الوزراء أن يأتي بوزير جديد". ونوه بحر إلى أنه يمكن للجنة أن تذهب للوزارة، ويطلع النواب على العمل مباشرة، مؤكداً أن هذه الخطوات لتحسين الأداء وتجويد العمل، وليس لتصيد الأخطاء، لكن لتبنيّه وتحسينه، لذلك في بعض الأحيان العلاقة تكون متوترة مع السلطة التنفيذية أو تكون متوافقة، لأن التعامل بشفافية بين السلطين هو أساس العمل.

وتطرق بحر للحديث عن عملية إقرار الموازنة وآلية المجلس التشريعي للقيام بذلك، وقال: "نحن لسنا ملائكة ويوجد أخطاء وتجاوزات، لكننا نعمل بأقصى طاقتنا لتجويد العمل وتحسينه، ولو أعطينا حقوقنا وحرية كاملة في ممارسة عملنا لكأنت النتائج أفضل بكثير".

ألقى د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني محاضرة حول آلية عمل المجلس التشريعي منذ انتخابات عام ٢٠٠٦، أمام مجموعة من النخب الشبابية الفلسطينية المشاركة في برنامج الرائد تخصص القانون الدبلوماسي الذي تقوم على تنفيذه وزارة الشباب والرياضة، وذلك في مقر المجلس بمدينة غزة.

ترحيب

ورحب بحر بالنخب الشبابية في المجلس التشريعي، مشيداً بجهود وزارة الشباب والرياضة في مجال التدقيق والتدريب، معبراً عن اعتزازه بالشباب الفلسطيني الواعي.

وقال بحر: "إن آلية العمل في المجلس التشريعي معروفة ومحددة في القانون الأساسي الفلسطيني والنظام الداخلي، لكن هناك أشياء يجب أن يعرفها كل القانونيين والمهتمين، حيث أنه للحديث عن آلية عمل المجلس التشريعي منذ عام ٢٠٠٦، يجب التعرض للوضع السياسي".

مؤامرة منذ البداية

وأضاف بحر: "منذ إعلان نتائج الانتخابات التشريعية لم يرق للأخريين من أبناء جلدتنا، ولم يرق لأعداء فلسطين والأمة أن تكون هذه الانتخابات على غير ما كانوا يتوقعون، لقد كانت كل التقارير التي ترد إلى القيادة الفلسطينية في رام الله تقول بأن حركة حماس لن تفوز بأكثر من ٣٠٪ في الانتخابات، لذلك وافق السيد محمود عباس حينها على إجراء الانتخابات، لأن حماس ستكون في المعارضة، ولما فوجئوا بالنتائج، بدأوا منذ اللحظة الأولى يخططون من أجل ألا تنجح هذه الأغلبية في المجلس وأن يسلبوا إرادة كتلة التغيير والإصلاح".

وتابع: "في اليوم الأول لتقسيم اليمين وُزّع علينا النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني، والذي تم تغييره، حيث نزع الصلاحيات من رئاسة التشريعي فيما يتعلق بالإدارة والمالية والإعلام وأعطيت للأمين العام للمجلس التشريعي حينها إبراهيم خريشة".

مهمات عيية

وأشار بحر إلى أن مهمات المجلس التشريعي تتمثل بشكل عام بمراقبة أداء السلطة التنفيذية ثم سن القوانين وإقرار

بحضور رئاسة ونواب التشريعي ووزير الحكم المحلي ورؤساء بلديات القطاع

لجنة الداخلية والحكم المحلي بالتشريعي تعقد ورشة عمل لمناقشة آثار الحصار على أداء البلديات



عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي ورشة عمل لمناقشة الآثار الخطيرة لحصار قطاع غزة على أداء البلديات والهيئات المحلية، بحضور د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، ورئيس اللجنة النائب م. إسماعيل الأشقر، ومقررها النائب مروان أبو راس، ووزير الحكم المحلي محمد الفراء، بالإضافة لرؤساء بلديات قطاع غزة، وعدد من النواب.

مواجهة ضعف الأداء

ورحب بحر برؤساء البلديات في مقر المجلس التشريعي، مشيراً لضرورة عقد مثل هذه الورشة للتعرض للخدمات الأساسية للبلديات والتي حدثت بها انتكاسة كبيرة نتيجة الحصار المفروض على قطاع غزة.

وأثنى بحر على جهود وزير الحكم المحلي في التعاون مع المجلس التشريعي للتغلب على جميع المعوقات التي يواجهها قطاع غزة جراء الحصار.

وطالب بحر البلديات بإعطاء أولوية في الظروف الحالية للمشاريع التنموية الأساسية، وتحديد معايير واضحة لتوصيل الخدمات، وتعزيز المشاركة المجتمعية للمواطنين، ووضعهم في آخر التطورات التي تمر بها البلديات والهيئات المحلية، بالإضافة إلى تفعيل العمل التطوعي، للارتقاء بالمجتمع.

إيصال المعاناة

من ناحيته أكد النائب مروان أبو راس أن الورشة التي عقدها المجلس التشريعي تأتي لإيصال معاناة الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة إلى العالم كله، عبر العرض المتواصل لآثار الحصار، وبالتالي وضع جميع المسؤولين والمؤسسات الدولية عند مسئوليتها تجاه القطاع المحاصر، من خلال التركيز على ثلاث محاور، هي: أوضاع النفايات الصلبة، والصرف الصحي، وتوصيل مياه الشرب للمواطنين والبيوت.

استعراض الجهود

بدوره تطرق وزير الحكم المحلي محمد الفراء إلى وضع البلديات منذ بدء الحصار على قطاع غزة بعد العام ٢٠٠٧، مؤكداً اعتماد البلديات على نفسها وقيامها بمشاريع متعددة بقيمة ٤٤٠ مليون دولار في كافة المجالات للعام ٢٠١٣-٢٠١٤، مشيداً بجهود البلديات خلال الحروب التي مرت على قطاع غزة في الأعوام السابقة.

أساس المشكلة

ولفت الفراء إلى أن التدني الخطير في الخدمات الأساسية للبلديات جاء نتيجة مباشرة لإغلاق الأنفاق وتوقف إمداد الوقود المصري لتشغيل المولدات الخاصة بعمليات ضخ المياه للمواطنين والأراضي الزراعية، بالإضافة لتوقف تشغيل الآليات الخاصة بعمليات النظافة ونقل النفايات، ولزومه لتشغيل محطات معالجة المياه العادمة.

وتابع الفراء: "انقطاع التيار الكهربائي لساعات، أدى إلى اعتمادنا على المولدات التي تعمل بالسولاء لتشغيل الخدمات، لكن انقطاع الوقود المصري أدى لاعتمادنا بالتالي على الوقود الإسرائيلي بأسعار مرتفعة تصل لأكثر من الضعف، والميزانية التشغيلية للبلديات لا تستوعب هذه المبالغ، مما اضطرنا لتوقف وتأخير رواتب موظفي البلديات في كثير من الأحيان".

بدوره قال رئيس بلدية النصيرات في المنطقة الوسطى محمد أبو شكيان أن مشكلة نقص الوقود تسببت بإحجام الممولين الأوروبيين عن تمويل مشاريع البنى التحتية والمشاريع التنموية في قطاع غزة.

وأشار إلى أن هناك مؤسسات كانت تعمل وتوقفت وأغلقت مثل المشروع الدنماركي في المنطقة الوسطى، بالإضافة لتوقف المشروعات الصغيرة، ومشاريع صيانة الطرق المتهاكلة والقديمة.

طوارئ في خانينونس

من ناحيته أوضح رئيس بلدية خانينونس يحيى الأسطل إلى أن بلديته أعلنت حالة الطوارئ في قطاع الخدمات منذ أسابيع، وأشار إلى أن البلدية عملت على تأجيل كل المشاريع التي يمكن تأجيلها في الوقت الحالي نظراً لارتفاع أسعار مواد البناء وعدم توفرها في السوق بالنسبة الكافية، وتوقف الآليات اللازمة للعديد من المشروعات بسبب نقص الوقود.

وأكد الأسطل أن قطاع غزة تخطى العديد من الأزمات بفضل صمود أهله وعزمهم وثباتهم، وبالتالي يجب على الجميع تحمل جزء من المسؤولية، ولا يلقي العبء على البلديات وحدها أو الحكومة وحدها أو المواطنين وحدهم.

دعوة للأونروا والمصريين

وفي نهاية الورشة تلا مقرر لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي النائب مروان أبو راس التوصيات التي أكد عليها المشاركون، ويأتي في مقدمتها الضغط تجاه وكالة الغوث لتحمل مسئوليتها تجاه المواطنين في قطاع غزة بصفة معظمهم لاجئين، بالإضافة لمطالبة الجانب المصري بضرورة مراعاة الاحتياجات الإنسانية لأهالي قطاع غزة، والابتعاد عن الزج بهم في التجاذبات السياسية.

دعوة للمؤسسات الدولية

وطالب أبو راس بضرورة قيام المؤسسات الدولية بتوثيق الحالة الإنسانية في قطاع غزة والضغط من أجل رفع الحصار الظالم عن القطاع، وأهاب بالمؤسسات العربية المختلفة العمل من أجل رفع الحصار، مؤكداً أن نواب الشعب الفلسطيني سيبثون معاشين لواقع المواطن، ويعملون على إيصال صوت الشعب للعالم كله قدر استطاعتهم.

المواد في ظل الحصار، بالإضافة إلى عدم القدرة على تسويق مشاريع جديدة من خلال السفر للخارج.

إنجازات رغم الحصار

من جهته قال مدير عام مصلحة مياه بلديات الساحل م. منذر شبلاق: "إن الوضع الذي يمر به قطاع غزة الآن من أزمات في الخدمات الأساسية يشبه ظروف قصف محطة الكهرباء في العام ٢٠٠٦ بعد خطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، والذي أدى وقتها إلى شلل في قطاع الكهرباء والمياه والخدمات الأساسية".

وأكد شبلاق أن هناك إنجازات حصلت في ظل الحصار على قطاع غزة، وقد تم إنجاز العديد من المشاريع، أبرزها محطات معالجة المياه العادمة في جنوب ووسط وشمال قطاع غزة، مشيراً إلى أنه تم توقيع العديد من الاتفاقيات الجديدة لتطوير محطات أخرى في خانينونس والمنطقة الوسطى.

تعاون لمواجهة الحصار

وأوضح شبلاق إن ما حدث أخيراً من تشديد للحصار على قطاع غزة جعلنا نقوم بالتعاون مع بلديات القطاع للتواصل مع مؤسسات مثل الوكالة و UNDP والصليب الأحمر، لوضعها في آخر التطورات والظروف المحدقة بالخدمات الأساسية في قطاع غزة، مضيفاً: "هناك وعود نأمل أن يتم الإيفاء بها".

ارتباك وعثرات

من ناحيته تحدث م. عصام جودة عن انخفاض قدرة البلديات على تشغيل المرافق في مناطق شمال قطاع غزة بنسبة ٣٠٪، مما يؤدي إلى ارتباك في إيصال المياه إلى المواطنين، وتوفرها في حالة انقطاع التيار الكهربائي، مما يخلق مشكلة كبيرة، بالإضافة إلى مشاكل التكلفة العالية للسولار.

توزيع المسؤولية

وأوصى جودة بمزيد من التكاتف بين المواطنين والبلديات والهيئات المحلية وتوزيع المسؤولية في ظل الظروف الصعبة.

وطالب المجلس التشريعي بالضغط على الحكومة لسداء جزء من مستحقات البلديات على الحكومة لكي تعينها على القيام بأداء مهامها في خدمة المواطنين.

مشكلة نقص الوقود

النائب والوزيرة والناشطة النسوية الدكتورة جميلة الشنطي في حوار مع البرلمان:

ارتقائي العلمي والأكاديمي يخدم قضية المرأة في البرلمان الفلسطيني

تأخرت كثيرا حتى نلت شهادة الدكتوراة بسبب الظروف الأمنية.. وأولوياتي استمرار البحث والدراسة

تجاوزنا الكثير من المحطات السلبية في إطار العلاقة مع المؤسسات النسوية.. وعلاقتنا معها يغلب عليها الثقة والتعاون

أجد نفسي في كل المواقع: البرلمانية والحكومية والنسوية.. وما من قضية لمواطن إلا واجتهدنا في حلها بإذن الله

الدكتورة جميلة الشنطي ليست مجرد نائب في المجلس التشريعي أو حتى وزيرة في الحكومة الفلسطينية.. إنها كتلة متفاعلة من العمل الدائم في إطار العمل النسوي الفلسطيني الذي يجري فيها مجرى الدم من العروق طيلة حياتها. "البرلمان" التقت د. الشنطي التي حصلت مؤخرا على شهادة الدكتوراة، وحاورتها حول الكثير من القضايا الشخصية والعامة عبر سطور هذا الحوار.

كيف تصفين شعورك لحظة حصولك على هذه الدرجة العلمية (الدكتوراة)؟

حمدت الله عز وجل وسجدت شاكرة له.

ما الذي سيضيفه حصولك على هذه الدرجة العلمية إلى حياتك البرلمانية والعلمية؟

ستضيف لي الكثير، فرسائتي كانت عن التوجيهات التربوية للمرأة في القرآن والسنة النبوية ومدى التزام المرأة الفلسطينية القيادية بها، لقد حصلت على فائدة علمية كبيرة كسبتها أثناء البحث من معلومات عن المرأة في القرآن والسنة، وفي الدراسات والأبحاث التي كتبت عن المرأة بشكل عام، والمرأة الفلسطينية بشكل خاص، وفتحت لي آفاقا لعناوين ودراسات متعلقة بالموضوع لابد من بحثها ودراستها عن كل جوانب المرأة الفلسطينية. أما على صعيد البرلمان فأنا أمثل المرأة الفلسطينية في البرلمان، وهذا يتطلب أن نفهم واقع المرأة الفلسطينية جيدا مستنديين إلى أبحاث ودراسات وإحصائيات حتى نستطيع أن نخدم المرأة بصورة علمية ونحقق مستوى من الوعي العالي في أوساط المرأة في المجتمع الفلسطيني.

ما الصعوبات التي واجهتك في سبيل نيل الدرجة في إطار الدراسة الأكاديمية؟

أنا أنهيت دراسة الماجستير من الجامعة الإسلامية في عام ١٩٩٨، ومن وقتها وأنا أحاول الالتحاق ببرنامج الدكتوراة في جهات متعددة، وحصلت على القبول ولكن لم أستطع الخروج والسفر للظروف الأمنية، وكثيراً ما دفعت قسماً من الرسوم، ولكن حبي للعلم ولمواصله الدراسة لم يشينني عن مواصلة السعي حتى أكرمني الله عز وجل بالمنحة المقدمة لي من أكاديمية "فرحة" لعلوم الأسرة، وأنا هنا أقدم عظيم شكري وامتناني للأكاديمية ولرئيسها المستشار د. رائد المنصوري لمنحي هذه الفرصة العظيمة لاستكمال مشواري التعليمي والحصول على الدكتوراة.

هل يمكن لمن يمارس ويمتهن العمل العام في أكثر من موقع ومجال أن يسعى لاستكمال دراسته الأكاديمية، وخصوصاً أنك نائب في المجلس التشريعي ووزير في الحكومة وناشطة قيادية في الحركة النسائية؟

من يحب شيئاً يستطيع أن يقهر الصعب من أجله، وأعتقد أن طلب العلم فريضة وطريق العلم هي من الطرق التي توصل إلى الجنة، فلا بد أن نحرص عليه. من هنا فلا بد أن يمتلك الإنسان إرادة قوية وهمة عالية، فالعلم يحتاج إلى صبر ونفس طويل، ولا شيء يحول بين المرء وطلب العلم إذا توفرت فيه المقومات، فقط عليه أن يعد نفسه لبذل جهد أكبر.

ما أولويات د. جميلة الشنطي في المرحلة المقبلة؟

يأتي على رأس أولوياتي الاستمرار في البحث والدراسة امتثالاً لقوله تعالى: (وقل رب زدني علماً) وخصوصاً تأصيل أبحاث ودراسات تتعلق بالمرأة الفلسطينية، حتى نمكن لهذه المرأة المجاهدة الصابرة الثابتة الاعتزاز بدنيها والتمسك به. والعمل على خدمة المرأة من خلال البحث عن التشريعات التي تخدم قطاع المرأة في كل المواقع. بالإضافة إلى متابعة قضايا المرأة العالمية من خلال

تواجدي في وزارة شؤون المرأة حيث يتيح لي هذا الموقع التواصل مع كل ما يدور حول المرأة من مؤتمرات وأبحاث ومحاولة الاستفادة منه وتنفيذه على الواقع.

كيف تمضين أوقاتك هذه الأيام؟ وهل تملكين التوفيق بين الأعباء والالتزامات المختلفة دون متناقضات أو تعارضات؟

يبدأ عملي بدوامي في وزارة شؤون المرأة ومتابعة العمل فيها، ومن خلالها يكون هناك تواصل مع المجتمع عبر شبكة من العلاقات العامة نسجتها الوزارة، والتواصل مع البرلمان، بالإضافة لحضور جلسات المجلس التشريعي، واجتماعات الكتلة البرلمانية.

وكلفت أخيراً بملف الشؤون البرلمانية لمتابعة العمل بين المجلس التشريعي والحكومة، بالإضافة لمتابعة كل ما يتعلق بي من مهام على صعيد الحركة النسائية، والحمد لله بالتنسيق والتخطيط الجيد لن يكون هناك تعارضات، والله المستعان.

هل تعقدين أن المرأة الفلسطينية أثبتت ذاتها في إطار العمل البرلماني في مرحلة ما بعد انتخابات عام ٢٠٠٦؟

هذا السؤال نحتاج لأن يجيب عليه الجمهور، وقيّم ويحكم على عملنا، ولكن على صعيدنا نحن لم نوفر الجهد وبذلنا أقصى ما نستطيع عمله، ويمكن القول أننا نشعر بالرضا على أدائنا من خلال المحيطين بنا، وأيضاً من الجمهور، وكفي أن أقول أننا ما من هم أو قضية لمواطن تصل لنا إلا واجتهدنا في حلها بإذن الله تعالى، إضافة إلى تواجدها باستمرار في كل مساحات العمل الذي تخدم البرلمان.

أين تفضل د. جميلة الشنطي أن تكون في العمل الحكومي أم البرلماني أم النسائي؟

جميعهم، حيث أجد لنفسي مكاناً مهماً في كل موقع منها. كيف تقيمين تجربتك البرلمانية الحافلة منذ عام ٢٠٠٦ حتى اليوم؟ وما الذي أضافته إليك هذه التجربة؟

التجربة حافلة بالمواقف المتنوعة، فقد بدأت بالتحدي من أول يوم فازت فيه حركة حماس في الانتخابات، حيث أول تجربة برلمانية نخوضها وكنت أشعر بضرورة النجاح فمن نجح في المقاومة لابد أن يجتاز كل شيء فالفترة البرلمانية كانت مدرسة، انتقلنا فيها من محطة إلى

أخرى وفي كل محطة لها حظها من التحدي والقوة، والتي كانت تزيدنا قوة وإصرار على مواصلة العمل فبعد ٦ شهور كانت عملية اختطاف الجندي، تبعها اختطاف النواب في الضفة الغربية، وحصلنا على التوكيلات من النواب المعتقلين، فكان شيئاً مؤلماً ولكنه جميل في نفس الوقت، حيث تجد نفسك وكيلاً لمعتقل أو أكثر تتحدث باسمه وتدافع عنه.

وجاء استنكاف جميع النواب من الكتل البرلمانية الأخرى باستثناء نواب الكتلة التغيير والإصلاح تحدياً آخر، ورغم ذلك استمر عملنا بكل إصرار، ومارسنا العمل التشريعي والرقابي والمتابعة بكل قوة ولم نتوان لحظة واحدة في إصدار القوانين والتشريعات التي تفيد المرحلة.

وكانت الاجتياحات المستمرة والتي طالت النواب، فاستشهد الشيخ سعيد صيام وتعرض بيتي للقصف واستشهدت زوجة أخي وعاشت القوات الخاصة في بيتنا فساداً كل ذلك لأننا كنا نخوض تحدي جبار في وجه كل من أراد أن يفشل مشروعنا.

حقيقة أنا افتخر بهذه التجربة البرلمانية التي خاضتها الكتلة البرلمانية عن حماس وأنا جزء منها، وستقرأ الاجيال هذه التجربة بكل فخر واعتزاز.

ما الجوانب الحياتية التي لم تأخذ حقها لديك في إطار انغماسك التام في الأعمال البرلمانية والحكومية والنسائية طيلة المرحلة الماضية؟

هناك جوانب لابد أن أوديتها أيا كانت الظروف، ولا أستطيع تجاهلها وحتى الناس لا يعفونني منها. وهناك جوانب ممكن أن ينوب عني أحد في تأديتها، وجوانب تؤديها عبر الاتصال والرسائل. على كل الأحوال أحرص على التواصل الحياتي والاجتماعي أيا كانت الظروف، وإن جاء التواصل



النائب / د. جميلة الشنطي

متأخراً أحياناً.

هل لدى د. جميلة الشنطي متسع من الوقت للعلاقات الاجتماعية والتفاعل مع الناس؟

لا بد أن أحدد وقت للعلاقات الاجتماعية لأنها جزء من العمل وطبيعة عملي كبرلمانية ووزيرة المرأة وفي العمل الدعوي أيضاً، فإن عملي يركز على التواصل مع الجمهور، وهو ما نسميه العلاقات الاجتماعية العامة.

كيف تنظرين إلى واقع المرأة الفلسطينية في ظل المرحلة الراهنة ومعطياتها المعروفة؟

واقع صعب، فالظروف الحياتية صعبة، فالمرأة كربة بيت تعاني في ترتيب أولويات حاجاتها، من مصروف بيت إلى مصروف أولاد مدارس وجامعات، وهناك أعداد كبيرة من الخريجات وواقع ليس فيه كثير من فرص العمل. والمرأة الفلسطينية تعاني على المعابر والحواجز، وتحمل تبعات هذا الواقع الأليم.

المرأة كابدت من الحصار وانقطاع التيار الكهربائي والوقود، المرأة واجهت الاجتياحات المتكررة للعدو الصهيوني وما نتج عنه من تدمير وخراب وقتل وكانت دائماً ضمن دائرة الاستهداف.

فالقراءة تقوّل أنه واقع صعب، ومرير كفيل بأن يهدم النفس ويحطم الإرادة ولكن المرأة استعلت على كل ذلك، وما رفعت راية ولا أعلنت الاستسلام.

المرأة في كل موقع، بقيت ثائرة، مجاهدة، ثابتة تضحي، وتصبر وتقدم وتتحدي العدو، وتتحدي الحصار، وتعمل جاهدة لأن تمرر هذه الحياة الصعبة وهي مفعمة بالأمل أن شمس الحرية وإن غابت فستشرق من جديد.

كيف تقيمين طبيعة علاقاتك البرلمانية والحكومية مع المؤسسات والجهات العاملة في الحقل النسوي الفلسطيني؟

هي بين الجذب والانحسار، العلاقة مع هذه الجهات انطلقاً من كوني برلمانية أو وزيرة تنطلق من نظرتي أن المرأة الفلسطينية في كل موقع لابد أن تكون ضمن الفئة المستهدفة، فالبرلمان هو للشعب والوزارة هي وزارة المرأة وكل المرأة.

نتواصل مع الجميع في كل المناسبات، ونستجيب لدعوات الجميع للمشاركة معهم. أما العلاقة في الوقت الحالي فقد تجاوزت كثير من المحطات السلبية، هناك الآن تعاون على مستوى جيد وثقة متبادلة، ولكن أتمنى أن ترقى إلى أكثر من ذلك.

وكما هو معلوم الوضع السياسي يلقي بظلاله أحياناً على هذه العلاقة. ونحن سواء في البرلمان أو في الوزارة نفتح قلوبنا قبل أبوابنا لكل امرأة فلسطينية للاستفادة ومشاركتنا في كل ما نقدم.

قدموا مساعدات عينية لإدارة السجن المركزي بمحافظة الشمال

نواب التشريعي يلتقون شخصيات رسمية ووفودا شبابية ويفتتحون معرضا للمنتوجات الأهلية

محمد الطرشاوي وزير الزراعة والعديد من الشخصيات الحكومية والأهلية. وقال النائب سلامة إن شعبنا الفلسطيني مبدع في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والزراعية رغم تشديد الحصار عليه، موضحا إبداع شعبنا الفلسطيني في إدارة المشاريع الزراعية وإنتاج المحاصيل التي تكفي الشعب الفلسطيني حاجته رغم الحصار الصهيوني الظالم على الشعب الفلسطيني. وأكد النائب سلامة على ضرورة التوافق بين الجمعيات الأهلية من أجل إنجاز عظيم وإبداع جديد يكفي الشعب الفلسطيني ويخفف عنه آلام الحصار الصهيوني. وأشار النائب سلامة إلى إبداع شعبنا في استثمار أراضيه وخاصة أراضي المحررات التي استثمرها في زراعة المحاصيل الضرورية لأبناء القطاع الحبيب منها البطيخ والنخيل والجوافة وغيرها من المحاصيل.

بدوره ذكر د. محمد الطرشاوي وزير الزراعة أهم إنجازات الوزارة على صعيد المشاريع الزراعية، موضحا بذلك استغلال المنح في إنجاز مشروع المختبرات الزراعية التي تفيد المزارع الفلسطيني في زراعته. من جانبه عبر محمد أبو شكيان رئيس بلدية النصيرات (المحتضنة للمعرض) عن مدى إعجابه بإبداع شعبنا الفلسطيني في التعليم في الزراعة وغيرها من المجالات رغم الحصار الصهيوني للقطاع الحبيب. وفي سياق حديثه شرح أبو شكيان تفاصيل السوق المركزي من حيث التكوين وعدد الطوابق وتصنيف المحلات وغيرها من التفاصيل.

نواب خانيونس يستقبلون رئيس بلدية عيسان الكبيرة

في ذات السياق استقبل النائبان يحيى العبادسة ويونس أبو دقة في مكتب كتلة التغيير والإصلاح بمحافظة خان يونس، رئيس بلدية عيسان الكبيرة المهندس مصطفى الشواف، وذلك في إطار الزيارات المتبادلة التي يقوم بها المكتب والهادفة لتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين في مناطق محافظة خان يونس. وناقش النواب مع رئيس البلدية بعض القضايا التي يعاني منها المواطنون ضمن مساحة عمل البلدية، ومن أهمها انقطاع مياه الشرب في منطقة حي الفراحين، موضحين أهمية حل هذه القضية في أسرع وقت ممكن نظراً لظروف فصل الصيف وازدياد احتياج المواطنين للمياه.

من جهته عرض رئيس البلدية بعض المعطيات والأرقام التي تتحكم في هذه المشكلة، مبيناً خطة البلدية للتعامل مع هذه المشكلة على عدة مستويات منها الحل المؤقت والمتوسط وطويل الأجل.

وفي معرض ردهم على خطة البلدية، أكد النواب على ضرورة حل المشكلة بشكل سريع وعملي يلمسه المواطن في أقرب وقت، فالمياه لا غنى عنها فهي من متطلبات الحياة الرئيسية.



نواب الشمال لدى زيارتهم السجن المركزي للمحافظة

الشبابية للدفاع عن مخيم البريج

بدورهم التقى نواب الكتلة في المحافظة الوسطى بوفد من المبادرة الشبابية للدفاع عن مخيم البريج. وأكد النواب أنهم يبذلون أقصى الجهد من خلال التواصل مع المؤسسات الخيرية والحكومية من أجل توفير حياة كريمة لأبناء شعبنا العظيم. وقال النائب الدكتور سالم سلامة خلال لقائه: "إننا ندعم مثل هذه المشاريع التي تساهم في التخفيف من معاناة المواطنين"، مؤكداً على ضرورة التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني بحيث تتكاتف الجهود من أجل توفير خدمة أفضل للمواطن الفلسطيني الذي يعاني ألم الحصار. وأكد النائب الدكتور عبد الرحمن الجمل على ضرورة التواصل مع كافة المؤسسات الحكومية والأهلية من أجل تخفيف المعاناة التي نتجت عن الحصار الظالم على قطاع غزة من قبل العدو الصهيوني.

وقال النائب الجمل أننا نحن في مكتب نواب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية في المحافظة الوسطى نسعى دائماً للوقوف بجانب المواطن من خلال تقديم المساعدات البسيطة ومشاريع الترميم بالتعاون مع المؤسسات الأهلية ومشاريع البطالة المؤقتة من التعاون مع وزارة العمل في قطاع غزة.

بدوره عبر وفد المبادرة عن شكره العميق وحسن الاستقبال وترحيب النواب بفكرة المبادرة ودعمها وتشجيعهم على مثل هذه الأفكار ونشرها في كل مخيم.

النائب سلامة يفتتح معرض منتجات الجمعيات الأهلية بالمحافظة الوسطى

إلى ذلك افتتح النائب عن كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية في المحافظة الوسطى الدكتور سالم سلامة معرض منتجات الجمعيات الأهلية سلامة بالسوق الجديد بمخيم النصيرات الذي نظمته وزارة الزراعة بالتعاون مع الجمعيات الأهلية بحضور النائب الدكتور عبد الرحمن الجمل ود.

من ناحيته شكر العقيد الشريف زيارة النواب وما قدموه لتحسين أداء المركز وعلى اهتمامهم بمتابعة طلباتهم وتلمس احتياجات السجناء لتهيئة السجن ليتناسب مع الحياة الانسانية ويراعي حقوق النزلاء التي يكفلها القانون.

وأوضح الشريف بأن المركز يضم ٢٥٠ نزيراً و٢٤ إدارياً، بالإضافة إلى القوة التي تحمي أمن



النائب سلامة لدى افتتاحه معرض منتجات الجمعيات الأهلية بالمحافظة الوسطى

المركز، مبيناً بأن المركز جديد في البناء والإنشاء والنظافة. وقدم النواب الاحتياجات والتي تقدر بمبلغ (٢٠٠٠ دولار) وتتمثل في (جهاز LAP TOP بملحقاته، كراسي ديانا لمكتب المدير، كراسي انتظار حجم كبير، ثلاثة مياه، تلفزيون، لمبات إنارة (فينوس)، مراوح (واقف)، كشافات إنارة حجم كبير، مصاحف، ورق للطباعة، حصيرة للصلاة). وفي ختام الجولة تجول النواب في أقسام المركز وتفقدوا أوضاع النزلاء واستمعوا إلى شكاوهم وطبيعة تعامل إدارة المركز معهم.

نواب الوسطى يلتقون وفداً من المبادرة

قام نواب كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي بتقديم مساعدات لإدارة السجن المركزي بمحافظة شمال قطاع غزة، في ذات الوقت الذي التقوا فيه شخصيات رسمية بمحافظة خانيونس، ووفودا شبابية بمحافظة الوسطى، وافتتحوا معرضاً لمنتجات الجمعيات الأهلية بمحافظة الوسطى.

نواب الشمال يقدمون مساعدات لإدارة السجن المركزي بالمحافظة

فقد قدم نواب كتلة التغيير والإصلاح بمحافظة شمال قطاع غزة بعض الاحتياجات والمستلزمات لإدارة السجن المركزي بالمحافظة وذلك ضمن خطة النواب في التواصل مع كافة مؤسسات المجتمع.

وشارك في الزيارة كلا من النواب م.اسماعيل الأشقر ود.محمد شهاب ود.يوسف الشرافي ومشير المصري ود.جميلة الشنطي وكان في استقبالهم العقيد عبد الكريم الشريف مدير السجن المركزي في المحافظة ومجموعة من الضباط وإدارة السجن. وأوضح النواب أن هذه المساعدة المقدمة من مكتب نواب الشمال تأتي بناء على طلب سابق تقدمت به إدارة السجن أثناء لقاء جمع إدارة السجن بالنواب في مكتب النواب بالمحافظة. وأكد النائب إسماعيل الأشقر أن هذه الزيارة

تأتي دعماً لجهود القائمين في مراكز الإصلاح والتأهيل ولدورهم الهام في المجتمع الفلسطيني، مشيداً بأداء وعمل وجهود القائمين على المركز. وشدد الأشقر على أهمية التواصل مع المؤسسات الحكومية والأهلية في المجتمع وخاصة مراكز الإصلاح والتأهيل التي لها دور في الحد الجريمة وإصلاح المنحرفين.

من جانبه أكد النائب محمد شهاب أن الزيارة جاءت أيضاً لتفقد أوضاع النزلاء في المركز والاستماع إلى شكاوهم، وتقديم بعض الاحتياجات ومستلزمات هذا المركز لتحسين أداء وإدارة المركز والتخفيف عن النزلاء.

النائب الغول: ندعم توجه الحكومة للاستمرار بتنفيذ أحكام الإعدام

التشريعي يدعو لتنفيذ أحكام الإعدام بحق

القتلة والعملاء حسب القانون تحقيقاً للعدالة والسلام الاجتماعي



النائب /فرج الغول

المعاملة بالمثل والتي أحلها الله تعالى في قوله (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين) المائدة آية رقم ٤٥، وقد

منح الله تعالى ولي المقتول ظلماً حق القصاص من القاتل فقال تعالى (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق، ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل إنه كان منصوراً) الإسراء آية رقم ٣٣. وشدد النائب الغول على أن حياة الإنسان حياة مصونة في جميع الشرائع السماوية والتشريعات الأرضية، والأصل فيها الحفاظ، والقانون الفلسطيني راعى هذه الحرمة ونص على صيانة الحياة الإنسانية في جميع مراحلها، مؤكداً على أن عقوبة الإعدام وضعت استثناءً على الأصل وهو حفظ الحياة.

التنفيذية حال غياب الرئيس أو انتهاء ولايته، ويملك المجلس حسب القانون الأساسي مادة (٦٩) البند (٥.٧) مسؤولية تنفيذ الأحكام وحفظ الأمن العام والاستقرار والسلام الاجتماعي. واستهجن النائب الغول بعض الجهات التي تعارض هذه العقوبة وتسعى إلى إلغائها وهي جهات داخلية، وبعض منظمات حقوق الإنسان، وهم بذلك يخالفون الشريعة والقانون ومعارضتهم لها أهداف ومصالح خاصة، تهدف لنشر الجريمة وإعادة الفتان الأمني، وهي أصوات نشاز وقليلة، وهي مرتبطة بمصالح المؤسسات الداعمة لها، أو من منطلق الأفكار غير السوية التي تتبناها والتي تخالف الشرع والقانون.

وأشار أن عقوبة الإعدام ليست بدعة جديدة فهي عقوبة مقررة شرعاً وقانوناً، حيث قال تعالى (ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون) البقرة آية رقم ١٧٩ وتدل هذه الآية أن القصاص فيه حفظ حياة كل الناس فالقاتل يتراجع عن القتل إن علم أن فيه هلاك نفسه وهو بذلك حفظ حياة من نوى قتله ظلماً، والإعدام من باب

وحول تطبيق عقوبة الإعدام في فلسطين قال النائب الغول: "تطبيق العقوبة ملزم طبقاً للتشريعات والقوانين الفلسطينية القديمة والحديثة، وتم تطبيق العقوبة وفقاً للأصول المنصوص عليها في القانون الفلسطيني حرفياً بعد إجراء محاكمات عادلة تحتوي على كافة الضمانات القانونية للمتهم بالدفاع أمام القضاء وبعد استنفاد كافة الطرق القانونية أمام المحاكم المختصة بكافة درجاتها ويصبح الحكم باتاً ونهائياً وواجب النفاذ، كما أن هناك مطالبات جماهيرية وراي عام لمعظم الفلسطينيين يطالب بتطبيق الإعدام، وخاصة من أهالي المغدورين، حيث خرجت العديد من المسيرات المطالبة بالقصاص وشكلت شبه إجماع عند الفلسطينيين".

وفيما يتعلق بالناحية القانونية حول المصادقة على عقوبة الإعدام أكد أن الرئيس عباس منتهي الولاية وتفويض المجلس التشريعي لرئيس مجلس الوزراء بالتنفيذ حسب الأصول، وأن القانون الأساسي يؤكد في المادة (٤٦) أن مجلس الوزراء هو صاحب الصلاحية بصفته مساعداً للرئيس في أداء مهامه، وهو رأس السلطة

أكد النائب محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي على دعم المجلس لتوجهات الحكومة بتنفيذ أحكام الإعدام بعد استيفاء الإجراءات القانونية بحق المتهم سواء كان آمناً أو جنائياً.

وأوضح النائب الغول في تصريح خاص لـ "البرلمان" أن المجلس التشريعي أعطى قرار يفوض فيه رئيس مجلس الوزراء حال انتهاء ولاية الرئيس بعض الصلاحيات المنوطة به في حدود ضيقة لصالح تحقيق الأمن والسلام الاجتماعي ومنع الجرائم.

ولفت النائب الغول إلى أن غالبية النظم والتشريعات المعاصرة في البلدان العربية والإسلامية، ومعظم الدول الأوروبية وبعض الولايات المتحدة الأمريكية أخذت بعقوبة الإعدام، معللاً بأن الدول تعلم أن عقوبة الإعدام تحتوي على الكثير من الحكم كمنع عمليات الثأر التي قد يقتل فيها من لا دخل له بالجريمة، كما أنها أكثر العقوبات ردعاً وحزراً والطريقة الأنجع للقضاء على انتشار القتل، والأكثر صيانة لحياة الإنسان التي صيني بموجب القانون من اعتداء القتل والمجرمين.

لبحث التحديات التي تواجه القدس

لجنة القدس والأقصى بالتشريعي تجتمع مع وزير الأسرى



دعت أبناء شعبنا لشد الرحال للدفاع عن الأقصى

لجنة القدس والأقصى بالتشريعي تستنكر الدعوات الصهيونية لاقتحام المسجد الأقصى المبارك وتدني مساحاته

وطالبت اللجنة العرب والمسلمين وأحرار العالم والمنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان بضرورة العمل على توفير حماية دولية من جرائم الحرب الصهيوني؛ وذلك من خلال تفعيل القرارات والاتفاقات والمواثيق الدولية التي تنص صراحة على حماية المقدسات ودور العبادة والممتلكات الخاصة بها التراثية والثقافية، وعدم العبث بها أو تدنيها أو الاعتداء عليها والتي تشكل الحماية القانونية الدولية للأماكن المقدسة، وتشكيل لجان تحقيق دولية في هذه الجرائم الصهيونية.

كما طالبت الجماهير العربية والإسلامية بضرورة النهوض من سباتهم العميق وتقديم الدعم المعنوي والمالي لمشاريع صمود أهلنا المقدسيين والمسجد الأقصى المبارك ومقدساتنا في مدينة القدس المحتلة.

ودعت اللجنة مجلس حقوق الإنسان والدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م بعقد الاجتماعات اللازمة لبحث الانتهاكات وجرائم الحرب الجسيمة التي يقرتها الاحتلال الصهيوني وقادته بحق كل شيء في القدس المحتلة.

استنكرت لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي الدعوات التي قامت بها منظمات صهيونية ونشطاء في حزب الليكود الحاكم في دولة الاحتلال الصهيونية لاقتحام للمسجد الأقصى المبارك، في ذكرى ما يسمى 'الصعود إلى جبل الهيكل'.

كما استنكرت اللجنة أيضاً ما قام به مستوطنون من اعتداء على مسجد قرية بيت أكسا شمال غرب القدس المحتلة وكتابة شعارات مسيئة للنبي محمد 'صلى الله عليه وسلم' على الحائط الأمامي لمسجد القرية.

وقالت إن استمرار الاقتحامات وتدني الأماكن المقدسة للمسلمين، وتنفيذ مخططات الاحتلال ضد المسجد الأقصى المبارك من تقسيم زمني ومكاني وإقامة الهيكل المزعوم، يمس بالمشاعر الدينية والإنسانية والثقافية لكافة مسلمي العالم، ويتنافى مع كافة الحقوق الطبيعية لأهل فلسطين.

ودعت أبناء شعبنا في كل مكان ومن يستطيع إلى شد الرحال إلى مسجد الأقصى المبارك والدفاع بكل ما يملكون عن أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.

سوف يتم الطلب من الحكومة العمل على تفعيل هذا القانون كي يستفيد منه أهل القدس، حيث أنهم بأمر الحاجة إليه في ظل التخاذل العربي في دعم القدس.

من جهته قال الوزير أبو السبح أن القدس الآن تتعرض لهجمة قوية ومركزة من أطراف الاحتلال الإسرائيلي مسئولين ومستوطنين ومتدينين، لذلك يجب استنهاض الأمة العربية والإسلامية للدفاع الحقيقي عن القدس ومقدساتها وأهلها أصحاب الأرض الحقيقيين، مؤكداً أن وزارته تقوم بالتعاون التام والكامل مع اللجنة لعمل كل ما يلزم لدعم صمود أهل القدس.

يذكر أن وزير الأسرى د. عطا الله أبو السبح يتولى ملف القضايا الوطنية الكبرى مثل القدس واللجئين في الحكومة الفلسطينية.

مستفيضة ومعقدة للعديد من القضايا الهامة الخاصة بمدينة القدس المحتلة وسبل دعم أهلها المرابطين، وتطرق النقاش حول مجمل الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية والتعليمية بمدينة القدس المحتلة، والمحاولات الصهيونية المستميتة في التهويد الكامل للمدينة المقدسة وطرده أهلها المقدسيين منها واحلال عائلات ومؤسسات يهودية بدلا منهم.

وأطلع أبو حلبية الوزير على جهود ونشاطات لجنة القدس والأقصى بالمجلس التشريعي الداعمة للمقدسين، بالإضافة لنشاطات مؤسسة القدس الدولية التي يرأس النائب أبو حلبية فرعها في غزة.

وذكر أبو حلبية أن المجلس التشريعي أقر القانون الوطني لدعم صمود أهل القدس، مشيراً إلى أنه

التقت لجنة القدس في المجلس التشريعي برئاسة النائب الدكتور أحمد أبو حلبية وعضو اللجنة النائب الدكتور خميس النجار بوزير الأسرى والمحجرين الدكتور عطا الله أبو السبح في مقر وزارة الأسرى، وذلك لمناقشة العديد من القضايا المهمة الخاصة بمدينة القدس المحتلة وما يتعرض له أهل القدس من مضايقات وتحديات من الاحتلال. ورحب الوزير أبو السبح بلجنة القدس في مقر وزارته، مثنياً جهودها في متابعة شئون مدينة القدس المحتلة والمسجد الأقصى، وتسليط الضوء على معاناة المقدسيين من سياسة التمييز العنصري الصهيونية التي تمارس ضدهم وتعمل على تهجيرهم والاستيلاء على بيتهم وممتلكاتهم وتحويلها لصالح عائلات يهودية. ودار خلال الاجتماع مناقشة

آفاق آفاق



«النهضة»
دروس في الصميم

مؤمن بسيسو

الأداء السياسي الحكيم لحركة النهضة التونسية في ظل رياح الانقلاب التي تتربص بالمشهد التونسي من شأنه أن يقدم دروسا بالغة الأهمية لسائر الحركات الإسلامية في المنطقة العربية قاطبة.

(١)

بدء الحوار الوطني التونسي رسميا السبت الماضي يشير إلى نجاح سياسي لحركة النهضة، وقدرة ناجزة على سرعة التأقلم مع المتغيرات، وإدراك كبير لطبيعة العمل السياسي وتداخلاته الواضحة وتشابكاته الحادة التي تملّي استدعاء البقطة التامة والذكاء البالغ على الدوام.

من المبكر الجزم الفوري بإمكانية نجاح عملية الحوار في مخرجاتها النهائية، ولكن يحسب للحركة الإسلامية التونسية اقتدارا سياسيا يتأسس على مرونة فائقة منحيتها هامشا واسعا من القدرة على المناورة، والحفاظ على التحالفات، والالتفاف على كل محاولات الانقلاب التي تستحثها جهات معروفة على الحلبة السياسية والحزبية والأمنية التونسية.

(٢)

مع موافقتها على استقالة الحكومة تجاوزت «النهضة» عقدة سياسية كأداء أرهقت كاهل الحركات الإسلامية في المنطقة العربية عقب فوزها في الانتخابات البرلمانية في المرحلة الأخيرة، من حيث اعتبار تشكيل الحكومة في بلدانها حقا مقدسا غير قابل للنقض أو المساومة بأي حال من الأحوال.

لم تخطئ «النهضة» وزعيمها الشيخ راشد الغنوشي العنوان أو تنحرف بوصلة أو لوياتها الوطنية، وأحكمت مواقفها ومقارباتها من منظور شرعي ووطني في ضوء فهم دقيق للواقع التونسي وتطوراته المختلفة، ما أعطاها من السقوط في فخ الجمود وصنم المواقف، وضخ في شرايينها الحيوية المطلوبة لمواجهة التحديات المطردة التي تواجه تونس وثورتها المباركة.

وبذلك تقدم «النهضة» نموذجا متقدما في سلامة تطبيق القواعد الشرعية حين يتم إنزالها على أرض الواقع بمعزل عن خلل وأخطاء التطبيق، ودرسا هاما لمختلف الحركات الإسلامية في أصول وآليات التعامل مع الوقائع والتحديات السياسية في ضوء الموازنة بين المصالح والمفاسد، وحسن اختيار الأولويات، على أسس شرعية راسخة وأرضية واقعية صلبة.

(٣)

عنصر التوقيت يشكل مكونا بالغ الأهمية في إطار إنضاج وإنجاح أي تجربة سياسية وتجاوز التحديات التي تعترضها. وقد استطاعت «النهضة» استخدام وتوظيف عنصر التوقيت بشكل دقيق من البداية بما يخدم مشروعا وطنيا عاما (استكمال إنجاح الثورة التونسية)، ومشروعها الحزبي الخاص (استئناف الحياة الإسلامية في المجتمع التونسي) بعيدا عن الجمود والتحجر الذي هيمن على بعض التجارب الإسلامية الأخرى.

وعليه، أحسنت «النهضة» صنعا حين تعاملت مع كل مرحلة ومنعطف وفاصل زمني بما يستحقه، ولم تتمترس حول موقف أو إجراء معين أو تتوقع في إطار مقاربة سياسية واحدة، بل أعطت الواقع السياسي التونسي ما يستحقه من معالجات سياسية قد تتغير وتبدل وفقا للظروف السائدة في سياق الرؤية الشمولية التي تستهدف تحقيق المصلحة العامة لتونس: الدولة والثورة والمجتمع.

(٤)

من الواضح تماما أن الشيخ الغنوشي يحاول عبر سلسلة دفعاته ومقارباته السياسية الوجدانية والتوافقية على الحلبة السياسية التونسية - إرساء نظرية سياسية ووطنية جديدة في تونس تركز على إعلاء القيم الوطنية الجامعة على حساب الاعتبارات الحزبية الضيقة، وتحشيد مختلف الطاقات والشرائح التونسية من أجل إنفاذ مسيرة التحول الديمقراطي، وبناء نظام سياسي ديمقراطي يخضع لاعتبارات العدالة والتوافق والقانون ويلغي نزعات التفرد والاستبداد إلى الأبد.

للتعرف على أثر الحصار على عمل الجهاز والمعوقات التي تواجهه

لجنة الداخلية والحكم المحلي بالتشريعي تعقد جلسة استماع لمدير جهاز الدفاع المدني



دور حساس

والإنسانية بضرورة فك الحصار عن قطاع غزة والمساعدة في إدخال سيارات الدفاع المدني والمعدات اللازمة لعمل الجهاز حفاظا على أرواح المواطنين خاصة وقت الحروب والأزمات. وقال: "استلمنا جهاز الدفاع المدني بنسبة ٦٪ من عدد العاملين فيه ثم بدأنا بتجهيز عدد من العاملين"، وأشار إلى أن نسبة الحرائق أسبوعيا متوسط ٣٠ حادث حريق وانقطاع الكهرباء عامل أساسي في معظم الحرائق.

استعدادات الطوارئ

وحول استعداد "الجهاز" لفصل الشتاء القادم أكد العميد الزهار أنه تم تشكيل لجنة طوارئ على مستوى المحافظات لاستقبال فصل الشتاء، ويتم توفير مضخات شفط مياه ومعدات العمل اللازمة، مؤكدا أن أجهزة الدفاع المدني على استعداد تام لحماية المواطن من أي كارثة أو أزمة قد تصيب القطاع. كما كشف عن تشكيل لجنة "الكوارث والحروب الكيميائية"، والتي خرجت بعد ورشة عمل بنتائج وتوصيات من أجل تنفيذها استعدادا لمواجهة الكوارث والحروب من بهدف سلامة المواطن والحفاظ على حياته في تلك الظروف الصعبة.

حملة توعية

وفي نهاية جلسة الاستماع اقترح النائب مروان أبو راس ضرورة تنفيذ حملة إعلامية مكثفة للتوعية من خطر الكوارث خاصة الحرائق المنزلية من خلال أئمة المساجد وكذلك المدارس ووسائل الاعلام المحلية، وذلك لتوعية المواطن من الأخطار التي قد تلحق به جراء الحرائق والكوارث خاصة في فصل الشتاء.

من جهته أوضح مدير جهاز الدفاع المدني العميد يوسف الزهار أن جهاز الدفاع المدني مؤسسة هامة وجدت للحفاظ على الجبهة الداخلية وتعمل في السلم والحرب وكافة الظروف التي تمر بها البلاد، منوها لأن دور الدفاع المدني هام وحساس وهو مطلوب في السلم وفي الحرب أيضا، مبينا أن الجهاز له ثلاث وظائف أساسية هي منع الكارثة قبل وقوعها من خلال دراسة أسبابها، والتخفيف من أثارها إن وقعت، والتخفيف من أثار الكارثة على المواطنين.

وقال العميد الزهار أن الجهاز يقدم العديد من الخدمات مثل الإسعاف والإطفاء والعلاج والإيواء، وبين أنه حسب القانون الدولي يعد جهاز الدفاع المدني مؤسسة مدنية محمية بالقرارات الدولية الإنسانية، ولا يجوز الاعتداء عليها أو على مقراتها، مستدركا: " لكن الاحتلال قام باستهداف ١٢ مركز للدفاع المدني خلال حرب الفرقان من أصل ١٦ مركز منتشرة في قطاع غزة، وفي الحرب استشهد ١٧ وجرح ٣٢ من العاملين في جهاز الدفاع المدني".

إمكانات شحيحة

وعن إمكانات جهاز الدفاع المدني الشحيحة تحدث مدير الجهاز قائلا: "يوجد لدينا ١٩ سيارة إطفاء فقط موجودة في جهاز الدفاع المدني و٤ سيارات إنقاذ، وفي مدينة غزة هناك ٦ سيارات إسعاف دفاع مدني تخدم ٧٠٠ ألف نسمة في مدينة غزة"، ملفتا إلى أن تلك الإمكانيات شحيحة وقليلة وبالكاد تلبّي احتياجات المواطن بالحد الأدنى فقط.

مناشدة لفك الحصار

وانشد العميد الزهار المؤسسات الدولية

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي جلسة استماع لمدير جهاز الدفاع المدني العميد يوسف الزهار بحضور رئيس اللجنة النائب إسماعيل الأشقر وأعضاء اللجنة النائب سالم سلامة والنائب مروان أبو راس.

ترحيب

وافتح النائب الأشقر جلسة الاستماع، مثنيا جهود ضباط وأفراد جهاز الدفاع المدني الذين يعملون في ظل ظروف استثنائية وصعبة خاصة في ظل الحصار المفروض على القطاع منذ ما يزيد عن ست سنوات.

وأوضح أن جهاز الدفاع المدني يدل على إنجازاته في خدمة أبناء شعبنا من خلال أفعاله وأعماله ووجوده على الأرض بهدف حماية للمواطنين وممتلكاتهم في جميع الظروف والأوقات، خاصة في ظل الحروب والمعارك، فهم استشهاديون ارتقى منهم العديد من الشهداء في سبيل خدمة المواطنين.

جهاز مهم

وتابع: "جهاز الدفاع المدني من الأجهزة المهمة للحكومة المحاصرة وهو من الأجهزة التي تأثرت كثيرا بفعل الحصار غير أن ذلك لم يمنع الجهاز من تنفيذ كافة المهام الموكلة إليه".

ولفت النائب الأشقر إلى أن جهاز الدفاع المدني طالاه الحصار المفروض على القطاع وأثر على عمله منذ بداية الحصار، مبينا أن لجنته تهدف من خلال جلسة الاستماع للتعرف على أثر الحصار على عمل الدفاع المدني وأهم المعوقات التي تقف أمام عمل الجهاز واستعداد الجهاز لاستقبال فصل الشتاء.